

مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين: الصعوبات وافاق التطور

دراسة مسحية لوجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين

إعداد

نضال عبد المعطي نبروخ

بإشراف الدكتور

نصر عبد الكريم

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة  
من عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس

ربيع الاول 1421 هـ - حزيران 2000 م

أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. نصر عبد الكريم رئيساً ومشرفاً

2. د. نضال صبري عضواً

3. د. محمود الجعفري عضواً

# محتويات الدراسة

## الفصل الأول

### مقدمة

#### صفحة

1	1 - 1 أهداف الدراسة
2	2 - 1 أهمية الدراسة
3	3 - 1 محددات الدراسة ونطاقها

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

5	1 - 2 التدقيق من الناحية التاريخية
9	2 - 2 مفهوم تدقيق الحسابات
10	3 - 2 أهمية وأهداف تدقيق الحسابات
11	4 - 2 معايير التدقيق
17	5 - 2* مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين
20	6 - 2* الإطار القانوني والتشريعي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين
28	7 - 2 الإطار المؤسسي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين
31	8 - 2 نتائج الدراسات السابقة
39	9 - 2 أسئلة الدراسة
40	10 - 2 فرضيات الدراسة

منهجية البحث

42	3 - 1 عينة الدراسة
43	3 - 2 البيانات
44	3 - 3 التحليل الإحصائي

الفصل الرابع

45	4 - 1 عرض وتحليل نتائج الدراسة
----	--------------------------------

الفصل الخامس

73	5 - 1 الخلاصة والاستنتاجات
75	5 - 2 التوصيات
77	مصادر البحث والمراجع
83	الملاحق



## ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم واقع مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين من الناحية التشريعية التنظيمية والتطبيقية وإلقاء الضوء على عيوب وثغرات قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم 10 لسنة 1961 الساري حالياً في فلسطين، وفحص مدى الحاجة إلى تعديله أو سن قانون جديد يحل محله. كما تهدف الدراسة إلى فحص مدى إستخدام معايير التدقيق سواء المعايير الدولية أو الأمريكية من قبل مدققي الحسابات القانونيين المزاولين للمهنة ومدى التقيد بأخلاقيات المهنة؛ وتقديم تصور متكامل حول انسب السبل لتنظيم مزاوله مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص والمتغيرات السببية في عملية وضع المعايير.

استمدت الدراسة على مراجعة القوانين النافذة المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات، وتم توزيع إستبانة على عينة الدراسة وهم جميع مدققي الحسابات القانونيين المزاولين للمهنة في فلسطين حيث تم توزيع 126 إستبانة تم إسترداد 66 منها.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- 1 - أن مهنة تدقيق الحسابات لم تنظم بشكل كافي من الناحيتين التشريعية والقانونية حيث أبتقت هيئة الرقابة العامة على قانون مزاوله المهنة رقم 10 لسنة 1961 في حين أظهرت نتائج هذه الدراسة الحاجة إلى سن قانون جديد يحل محله.
- 2 - لا يوجد أي جسم مهني أو حكومي يلزم باستخدام أو وضع معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أو معايير التدقيق الدولية الصادرة عن إتحاد المحاسبين الدولي.
- 3 - أن مدققي الحسابات القانونيين لم ينظموا بشكل كافي ضمن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين حيث يلقي إلى عاتقها المسؤولية الرئيسية في المشاركة بتنظيم المهنة وإيجاد معايير للتطبيق وإيجاد قواعد للسلوك المهني ورفع الكفاءة العلمية والعملية للمدققين.
- 4 - إن مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين تعمل في بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة بسبب قلة وضعف تطبيق القوانين، يضاف إلى ذلك أن هيكل المنشآت الاقتصادية في فلسطين فردي أو على شكل شركات خاصة عائلية في الغالب.